

Distr.: General
8 July 2005
Arabic
Original: English/French



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٢١٢، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وفيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالانتخابات النيابية اللبنانية التي أُجريت عقدت في الفترة بين ٢٩ أيار/ مايو و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ويثني على نزاهة ومصداقية الانتخابات ويحيي الشعب اللبناني الذي أثبت طوال العملية تمسكه القوي بالديمقراطية والحرية والاستقلال.

"ويهنئ مجلس الأمن النواب الجدد الذين انتخبوا لعضوية البرلمان اللبناني.

"ويثني مجلس الأمن على الحكومة اللبنانية لنجاحها في إجراء الانتخابات وفقا للدستور وفي المواعيد المقررة. ويعرب عن تقديره لشعبه المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة لما قدمته إلى السلطات اللبنانية من المشورة والدعم التقني. ويشيد أيضا بالمساهمة الحاسمة التي قدمها المراقبون الدوليون، وبخاص بالذكر المراقبين الذين أوفدهم الاتحاد الأوروبي. ويرحب المجلس في هذا الصدد بتقارير بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي، وبما خلصوا فيها من استنتاجات تفيد بأن الانتخابات جرت على نحو مرضٍ في مراحلها الأربع.

"ويتطلع مجلس الأمن إلى تشكيل حكومة جديدة في المستقبل القريب. ويشدد على أن تشكيل هذه الحكومة وفقا للقواعد الدستورية ودون أي تدخل أجنبي، سيعد علامة أخرى على استقلال لبنان السياسي وسيادته.

* يُعاد إصدارها لأسباب فنية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أنه لا بد من ترك الشعب اللبناني يقرر بنفسه مصير بلده بعيدا عن أعمال العنف والترهيب. وفي هذا السياق، يدين المجلس بشدة الأعمال الإرهابية التي جرت في لبنان في الآونة الأخيرة، وبخاصة الاغتيال الشنيع لجورج حاوي الزعيم السابق للحزب الشيوعي، ويُطالب بإحالة مرتكبيها إلى العدالة.

”ويؤكد مجلس الأمن مرة أخرى التزامه العميق بتمكين لبنان من أسباب الاستقرار والأمن والازدهار. ويُشدد تبعا لذلك على ضرورة أن تمارس السلطات اللبنانية المنتخبة الجديدة حقها السيادي الكامل في كل أراضي لبنان، بغية صون وحدته عن طريق الحوار الوطني، وتعزيز مؤسسات البلد واحترام مبادئ الحكم الرشيد بما يضع مصالح الشعب اللبناني فوق أي اعتبارات أخرى.

”ويناشد مجلس الأمن المجتمع الدولي أن يقف على أهبة الاستعداد للنظر في مطالب السلطات اللبنانية المنتخبة الجديدة بغية تعزيز المساعدة والتعاون دعما لبرنامج حكومي للإصلاح السياسي والاقتصادي له مصداقيته.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى تنفيذ جميع الشروط الواردة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويحث جميع الأطراف المعنية على أن تتعاون على نحو كامل مع المجلس ومع الأمين العام لتحقيق هذا الهدف.

”ويطالب مجلس الأمن أيضا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، ويتطلع إلى التعاون في هذا الصدد مع السلطات اللبنانية المنتخبة الجديدة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه القوي لسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته واستقلاله السياسي داخل الحدود المعترف بها دوليا، وتحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها دون سواها“.